علاقات فرنسا والمانيا الاقتصادية

بقلم المسيو بيير دي لانو

لخصنا هذه المقالة وهي بقلم المسيو بيير دي لانو الفرنسوي المطلع على دخائل الحركة الاقتصادية والسياسية في فرنسا لانها توضح العلاقات الحاضرة بين المانيا وفرنسا ودخولها دوراً جديداً عما لم نره فيما كتب الكتاب وخطب الخطباء قال :

طرأ على علاقات فرنسا والمانيا الاقتصادية طارىء جديد جعل يغيرها من حال الى حال . ولم يكن هذا الطارىء ابن ساعته ولا هو نتيجة سياسة هذا السياسي او ذاك بل هو نتيجة تغير الاحوال

ان اتفاق ويبادن الاخير الذي دخلت به مسئلة التعويض الالماني دوراً جديداً انما كان نتيجة لازمة عن الحالة الاقتصادية العامة . ولم يكن المتفاوضان فيه رجلي سياسة بل رجلي عمل اشتهرا بنجاحهما في اعمالها اعني بهما المسيو لوشير الفرنسوي والهر رتنو الالماني . وبذلك انتقلت مسئلة التعويض شيئاً فشيئاً من الوجهة السياسية والعسكرية والمالية التي ارغمت على البقاء فيها سنتين بعد امضاء معاهدة الصلح الى وجهة الصناعة والتجارة الدولية الطبيعية

شاهدت سنة ١٩٢٠ فشل الطرق المالية الصرفة في تقاضي الغرامة الالمانية وكانت الحالة فيها كما يلي :

كانت فرنسا تدأب ليل نهار في تعمير ولاياتها الخربة فاصلحت اربعة ملايين فدان من الارض الزراعية وبقي نصف مليون لم يصلح . وعاد سكان ٣٢٠٠ مدينة وقرية اليها . ورمم ٨٠ في المئة من المعامل والمصانع المهدمة . وكانت فرنسا تأتي بالمال لذلك من قروض اهلية تعقدها معظم مصارفها فرنسويون . هذا من جهة فرنسا . اما المانيا فلم تمس معاملها ومصانعها بسوء في اثناء الحرب ولم تنحط درجة مقدرتها الصناعية عما كانت ومع ذلك لم يمكن حملها على دفع تعويض يذكر فكانت حالة هذه الحالة الشاذة توتر العلاقات السياسية بين فرنسا والمانيا . ورأى الناس تناقضاً غريباً بين ضعف مركز المانيا المالي من جهة وبين نجاحها الصناعي والتجاري وانتعاشها السهل من بلايا الحرب من جهة اخرى

وفي يناير من سنة ١٩٢١ بحث مؤتمر بروكسل في السماح لالمانيا بان تدفع بعض مال التعويض عيناً لا ذهباً اي من مصنوعاتها المختلفة ووضع بياناً لذلك . ولكن الوزير الالماني فون سيمونس ووزارة فيرينباخ عارضا في ذلك . فاشتدت الازمة السياسية على اثر هذه المعارضة وأرسل الى المانيا بلاغ نهائي هددت فيه باحتلال وادي الرور وفرض الرسوم على الصادرات الالمانية وغير ذلك . فسلمت المانيا وكفت عن المعارضة . ولكنها عادت الى معارضتها حالما تألفت وزارة فرت الجديدة

وهنا دخلت السياسة الفرنسوية دورها الجديد الذي انقلبت فيه الى ضدها وسمع الفرنسويون والالمانيون بشرى مآلها ان رتنو ولوشير يتفاوضان . وكانت نتيجة مفاوضاتهما اتفاق ويسبادن الذي امضي في ٧ اكتوبر سنة ١٩٢١ وهو اعظم خطوة في سبيل العلاقات بين الدولتين بعد معاهدة فرسايل

وقد حلت بموجب هذا الاتفاق مشاكل مختلفة مثل مشكلة التعويض ومشكلة الفحم وغيرهما من المشاكل التي ما زالت معلقة منذ امضاء معاهدة الصلح . وتلا ذلك وضع النظام الآتي لتعامل الدولتين في انفاذ شروط الصلح

تؤلف في فرنسا جمعية لترتيب مداينى المانيا فئات متجانسة من الافراد والشركات والمدن المطالبة بالتعويض وقد سميت هذه الجمعية في الاتفاق بحرف F . وينشأ في المانيا مكتب سمي بحرف A . ومهمة الجمعية ان توصي المكتب بان يرسل اليها تباعاً من المواد اللازمة للبناء ما قيمتهُ سبعة مليارات مارك ذهباً (نحو ٣٥٠ مليون جنيه) . فيعرض المكتب هذه المطالب على المعامل والمصانع الالمانية فتلبيها على قاعدة الاسعار في الاسواق الفرنسوية . ويفتح المكتب للجمعية اعتماداً بالقيمة المذكورة آنفاً اي ٣٥٠ مليون جنيه ينتهي سنة ١٩٣٦ . وتسلم المواد كلها قبل شهر مايو من سنة ١٩٢٦ لكيلا تتأخر اعمال الترميم والتعمير

ويدفع المكتب الالمان أثمان المواد الى المعامل الالمانية وتخصم هذه المبالغ من اصل الدين الذي لفرنسا على المانيا . وبهذه الطريقة تكفي حاجات البلدين معاً حاجة فرنسا الى التعمير وحاجة المانيا الى العمل . وقد قال المسيو كاسناف رئيس المستشارين الفرنسويين الاقتصاديين في مؤتمر وشنطون ان اتفاق ويسبادن هذا هو الحكم ردّ على الذين يزعمون ان فرنسا تحاول خراب المانيا . فان الدائن لا يفكر

في تفليس مدينه الا اذا كان معتوهاً . وفرنسا تعلم ان كل امل لها في اقتضاء دينها من المانيا معلق بانتعاش المانيا التجاري

اما عواقب هذا الاتفاق السياسية على فرنسا والمانيا فهي زوال روح العداء والشبهة الذي تمكن منهما بعد معاهدة الصلح . ولو دام شرهما وقضى على سلامة اوربا في المستقبل

هذا من جهة فرنسا والمانيا . واما من جهة اميركا وسائر البلدان فان الاتفاق يخفف خطر الحرب تخفيفاً كثيراً في اشد وجوه المسئلة حلكاً لان معناهُ ان فرنسا تفقد سيفها عمداً . فاذا حافظت المانيا على اتفاق ويسبادن فلا خوف على فرنسا والمانيا والامم الانجلوسكسونية من شقاق سياسي يهددهن عاجلاً . وحينئذٍ ينفسح المجال امامهن للتعاون دواماً على تنظيم العالم تنظيماً اقتصادياً . وقد بلغ ابتهاج احدى الصحف الانكليزية المتطرفة من اتفاق ويسبادن انها قالت ان هذا الاتفاق « خاتمة عصر فوش » واردت بهذا القول التعريض بالمرشال . ومهما يكن فان فوش لا يعترض على هذا المقال ولا على ما فيهِ من التعريض اذا عملت المانيا باتفاق ويسبادن

وفي المانيا طائفتان من حيث التعويض الواحدة وعلى رأسها رتنو والجمهور الالماني ينصرها ترغب في القيام بجميع تعهداتها سريعاً وتحاول جهدها اعادة المانيا الى مكانها الاول في صناعة العالم وتجارته . والاخرى وعلى رأسها هوغو ستنس وغيره تحاول جهدها التملص من التعهدات بجميع الوسائل فتسعى لذلك في استثمار الثروة الالمانية خارج المانيا وفي مقاومة كل عمل للتجديد والبناء تحاولهُ العناصر الالمانية البصيرة . فلنرَ ايُّ الفريقين يكون الغالب وايهما يكون المغلوب

اما المانيا فتطيع حكامها على الدوام . وفي مزاج الالماني الخضوع للقيادة القوية . ويرد على هذا ان ملايين من الالمان تولوا وظائف في الحكومة في عهد الجمهورية الحالية . وفي سكك الحديد والمكاتب الاخرى الوف من المستخدمين الجدد يتقاضون رواتب باهظة . والضرائب في المانيا خفيفة بالنسبة الى ما هي في غيرها . وموظفو الحكومة سبع السكان عدداً . والمرجح ان الغرض من هذه كلهِ التملص من الديون التي على المانيا للحلفاء وتعزيز السلطة العسكرية المركزية وازالة الاخطار الناشئة عن البطالة

فالمانيا في مفترق الطريق بين امرين فهي تتحار الى فريق القائلين بالمقاومة العمياء والصيد في الماء العكر واما ان تنهج السبيل السوي سبيل تجديد حياة الامة وشبابها وهو مفتوح امامها